

لماذا يجب أن تكون الاستجابة لأزمة كورونا متحسنة جندرياً؟

علياء عواضة

في ديسمبر/كانون الأول 2019 ظهر فيروس "كوفيد-19" للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية. في 21 شباط 2010 سُجِّلت أول حالة في لبنان وفي 11 مارس/آذار 2020، أعلنت "منظمة الصحة العالمية" أن تفشي مرض "كوفيد-19" قد بلغ مستوى الجائحة، أو الوباء العالمي. ودعت المنظمة الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس.

لا شك أن جميع الدول استنفرت أجهزتها الطبية في محاولة لاحتواء الوباء في بلدانها وتجنب الخسائر البشرية التي تنتج عنه. لكن من دون أدنى شك، لم يكن هناك أي خطط استجابة فورية تراعي الفئات المهمشة والمصنفة الأكثر ضعفاً، لا سيما النساء.

فما هو التأثير الجندري لجائحة كورونا في لبنان بمداه الآتي، القريب والبعيد؟

نسب غير مسبوقه لشكاوى العنف الأسري في لبنان

التحديات الصحية التي تواجهها النساء خلال أزمة كورونا هي ليست التحديات الوحيدة، فلأزمة أيضاً تداعياتها على الصعيد النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدد وجودهنّ وبقائهنّ على قيد الحياة. وقد أعلنت المديرية العامة للأمن العام في لبنان عن ارتفاع نسب العنف بمعدل 100% خلال شهر آذار 2020 مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. العديد من النساء والفتيات يعشنّ اليوم في خطر التعرض للتعنيف والقتل لأنهنّ مجبرات على البقاء في نفس المنزل مع معنفهنّ وهنّ غير قادرات على تخطّي ذلك بسبب الإجراءات الناتجة عن الحجر المنزلي، حيث تحولت أخبار العنف ضد النساء إلى أجندة يومية، تفرض علينا قراءة خبر قتل فتاة هنا، وطعن سيدة هناك وأخرى يتم تعنيفها في الشارع وحرمانها من أطفالها. وتخوفت منظمة "كفى" في تقريرها الشهري عن حالات العنف في لبنان، من ارتفاع نسبة العنف في الأسابيع المقبلة إذا طالت فترة الحجر وزاد الوضع الإقتصادي تدهوراً.

من جهتها تكثّف المنظمات النسائية والنسوية في لبنان عملها التوعوي على كافة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة للإبلاغ عن الخدمات التي تقدّمها وخاصة النفسية والقانونية، إضافة إلى الحماية عبر تأمين دور آمنة وغيرها، في الوقت الذي تحاول فيه القوى الأمنية التجاوب قدر الإمكان مع الشكاوى القانونية وخاصة على الخط الساخن الخاص بها 1745 وفي المخافر عند تقديم الشكاوى. يحاول القضاء بدورهم التأقلم مع الوضع الجديد واستنباط طرق جديدة لاستصدار قرارات حماية، منها الاستماع الى شهادات السيدات المعنفات عبر تقنية "الفيديو كول".

ولكن للأسف تبقى هذه الإجراءات متواضعة أمام الواقع وحاجاته، فمما لاشكّ فيه أنّ الاستمرار بالحجر المنزلي يزيد من الخطورة على حيوات النساء والفتيات في لبنان، رغم الجهود المبذولة لتفادي المزيد من العنف نتيجة الأوضاع والأعباء المختلفة التي يفرضها الحجر المنزلي، وأبرزها فقدان الوظائف والوضع الاقتصادي المنهار تماماً، والتي تضع النساء والفتيات الفئات الأكثر تهميشاً في دائرة العنف المسلط عليهنّ من قبل الرجال في العائلة، سواء كانوا أزواجاً أو أخوة أو أبناء أو أهل.

بين الالتزامات المهنية والواجبات المنزلية... أعباء إضافية على النساء !

في الوقت الذي تمّ فيه اعلان التعبئة العامة في لبنان، أخذ مفهوم العمل من المنزل منحىً جديداً لدى النساء اللواتي لا يزلن يتحملن أغلب أعمال الرعاية ويضطررنّ في نفس الوقت إلى أداء كافة التزاماتهنّ المهنية من المنزل. فإلى جانب الثماني أو التسع ساعات من العمل خلف الكومبيوتر المحمول، تُضطر النساء إلى تعليم أطفالهنّ، والقيام بأعمال التنظيف، وطبعاً الاهتمام بكافة شؤون العائلة والاعتناء بكبار السنّ في ظل توزيع غير عادل أبداً للمهام. وتقول النساء إنّ الوضع الحالي يشكل أعباءً

إضافية تؤثر على إنتاجيتهنّ وعلى نوعية الأعمال التي يقمن بها، ولكنّه أيضًا يضعهنّ أمام تحديات جديدة تتمثل بالتأقلم مع وضع صعب يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الجديدة، سواءً لتنفيذ الأعمال أو لتدريس الأطفال أو حتى تسليتهم/ن.

وتطرح كثر من السيدات والأمهات التواجد على مواقع التواصل الاجتماعي وحماية فتياتهنّ كتحديّ أساسي في الوقت الذي ترتفع فيه نسب جرائم الابتزاز والعنف الجنسي بشكل كبير حيث تقضي النساء والفتيات معظم أوقاتهم على هذه المواقع، سواء بهدف العمل أو التسلية أو حتى التعلم.

ماذا عن مشاركة النساء في التصدي لجائحة "كوفيد-19"؟ وكيف سيتأثرن اقتصاديًا – خاصة الفئات المهمشة؟

على الرغم من أن النساء في لبنان يشكّلن خط الدفاع الأول أمام جائحة "كوفيد-19" وخاصة في القطاعات الصحية والخدماتية حيث تبلغ نسبة النساء 79% في القطاع التمريضي، وهنّ الأكثر عرضة لالتقاط العدوى، إلا أنه وللأسف هنّ أيضًا الأكثر تضررًا اقتصاديًا من هذه الازمة، حيث أشارت "الاسكوا" في دراسة لها إلى أنّ المنطقة العربية ستفقد 1.7 مليون وظيفة على الأقل في عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، وأنّ عدد النساء اللواتي سيفقدن هذه الوظائف يُقارب الـ700 ألف. وأكدت الاسكوا أنّ القطاع غير الرسمي قد يكون الأكثر عرضة للخسائر، وحيث أن نسبة 62% تقريبًا من النساء العاملات في المنطقة العربية يعملن في هذا القطاع، فإنّ النساء سيتكبدن هذه الخسائر بشكل غير متوازٍ في وقت تقوم فيه الكثير منهنّ بصرف مدخراتهنّ على العائلة في الوقت الحالي، الأمر الذي سيضعهنّ في موقف ضعيف جدًا عند انتهاء الأزمة.

يضاف إلى ذلك الخطر الكبير الذي سينتجه الوضع الاقتصادي الصعب والمتمثل بانعدام الأمن الغذائي للنساء والفتيات وما يتبعه من ضعف للمناعة إذ أنّ "توزيع الغذاء داخل الأسرة غير منصف دائمًا، خاصة أنّ النساء والفتيات أكثر عرضة لتقليل كمية الغذاء وجودته وتبني استراتيجيات سلبية للتكيف"، وفقًا للاسكوا.

ولا بدّ عند الحديث عن الوضع الاقتصادي للنساء في لبنان، من التطرق إلى الوضع الصعب الذي تعيشه العاملات المنزليات المهاجرات اللواتي يعشن في ظروف عمل غير لائقة وسيئة في كثير من الأحيان. وقد بدأت أزمة العاملات بالتوازي مع الإنهيار الاقتصادي في لبنان وما يعرف بأزمة الدولار، حيث لم يعد بمقدور العائلات اللبنانية الدفع بالعملة الصعبة، ما أدى إلى خسارة عدد كبير منهنّ أكثر من 60% من قيمة رواتبهنّ الضئيلة أصلًا. ثم جاءت جائحة كورونا لتضيف المزيد من الأعباء الاقتصادية عليهنّ. وبينما تعمل هذه العاملات المهاجرات ساعات غير مقبولة تصل إلى عشرين ساعة يوميًا أحيانًا، بسبب تواجد العائلة في المنزل طوال النهار والليل، وازدياد أعمال التنظيف والرعاية من دون مقابل مادي منصف، حتى أنه في بعض الأحيان يكون من دون بدل مادي نهائيًا، ناهيك عن عدم توفر المعدات الوقائية والمعلومات اللازمة للعاملات لحماية أنفسهنّ وخاصة عند رعاية أشخاص مرضى أو عند التنظيف بمواد حارقة أو قوية المفعول.

ما مدى أهمية أن تكون الاستجابة لجائحة "كوفيد 19" متحسنة جندريًا؟

تتواجد النساء في لبنان في الصفوف الأمامية لحماية المجتمع من تأثيرات جائحة "كوفيد-19" على كافة الأصعدة، ولكنهنّ في الوقت نفسه يُعتبرن من الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا خلال الأزمات. وبالتالي على كافة الفرقاء في لبنان وخاصة الحكومة اللبنانية إقرار استراتيجيات تخفّف من آثار هذه الأزمة على النساء سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو القانونية، أو النفسية وغيرها. بمعنى آخر، على كافة الاستراتيجيات موضع البحث والوضع أن تكون متحسنة جندريًا وقادرة على حماية النساء في هذه الأوقات الصعبة:

- يجب إشراك النساء بدرجة أكبر في مجال صنع القرار، وخاصة ضمن خلية الأزمة حيث يوجد فقط إمرأتين في اللجنة الوطنية لمتابعة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا من أصل 12 ممثل عن القطاعات المعنية بشكل مباشر.
- يجب على الدولة اللبنانية اعتبار مواجهة العنف ضد النساء والفتيات جزءاً أساسياً من خطتها للاستجابة لأزمة جائحة "كوفيد-19" وتكثيف إجراءاتها الحمائية للنساء والفتيات المعرضات للعنف وإيجاد طرق آمنة لهنّ للتبليغ، والحرص على استمرار العمل القضائي في حمايتهن وملاحقة حالاتهنّ على الرغم من حالة التبعية العامة السائدة في البلاد.
- على الدولة اللبنانية الحرص على وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، بما فيها الفحوصات الخاصة بجائحة "كوفيد-19" والأمن الغذائي.
- على وزارة العمل اللبنانية الحرص على حماية حقوق العاملات المنزليات الأجنبيات المهاجرات ومنع انتهاكات حقوقهنّ، وخاصة المتعلقة بدفع الأجور، وتسهيل تقديم الشكاوى عند الحاجة.
- على منظمات المجتمع المدني العاملة مع العاملات المنزليات الأجنبيات تنظيم حملات إعلامية تتضمن معلومات حول كيفية حماية أنفسهن من فيروس كورونا المستجد، وعن حقوقهنّ في العمل، وتخصيص خطاً ساخناً للحماية.
- على الدولة اللبنانية تأمين بيانات حول حالات الإصابة والوفاة بفيروس كورونا مفصلة حسب الجنس والعمر والإعاقة، للتمكن من فهم أوسع لكيفية إنتشار الفيروس، ومعرفة أفضل السبل للوقاية منه وفقاً لذلك.
- يجب على الحكومة في ظل عزمها على صرف أموال لمساعدة الأسر الفقيرة، أن تأخذ بالاعتبار صرف وتحويل معونات نقدية وتقديم خدمات ومساعدات مادية ومعنوية للنساء اللاتي يرأسن أسرهن.